ألبا البحرينية توسع أعمالها بتدوير مخلفات الألومنيوم

المنامة - عززت شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) من خطواتها التوسعية بإطلاق مشروع لإعادة تدوير المخلفات الناتجة عن عمليات صهر الألومنيوم.

ووقعت الشركة، التي تعتبر أكبر مصهر للألومنيوم في العالم باستثناء الصين، الأربعاء عقدا مع شركة ريغن الأسترالية كشريك في التقنية لمصنعها الخاص بمعالجة بقايا بطانة خلايا الصهر.

وسيعمل المصنع الذي سيشيّد في البحرين على وضع معايير دولية جديدة على صعيد الاستدامة البيئية والفوائد المترتبة على تحويل بقايا بطانة خلايا الصهر إلى منتجات ذات قيمة مضافة.

الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة

مصنع معالجة بقايا بطانة خلايا الصهر منسجم مع المستقبل

وقالت الشركة في بيان عقب توقيع الاتفاقية إن الميزانية التقديرية لإنشاء المشروع تبلغ ما يقارب 44 مليون دولار.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لرئيس مجلس إدارة ألبا الشيخ دعيج بن سلمان آل خليفة قوله إن "مصنع معالجة بقايا بطانة خلايا الصهر يعد انعكاسا لمبدأ ريادة المستقبل".

وأضاف "نؤمن بتأسيس الشراكات التي تساعدنا على الابتكار والنمو، ونحن سعداء بالفعل بشراكتنا مع ريغن لإيجاد الحل المناسب الذي يحقق نتائج مستدامة وفعالة من حيث التكلفة لمصنع معالجة بقايا بطانة خلايا الصهر".

وتأتي الخطوة انسجاما مع خطط الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة لدعم القطاعات غير النفطية وفق رؤية 2030.

وقال المدير العام للشركة الأسترالية برني كوبر "تمتلك ألبا الرؤية الواضحة والعمليات التشغيلية على نطاق واسع، والتي تتيح إنشاء مصنع على مستوى عالمي للتعامل مع بقايا بطانة خلايا الصهر".

وكانت ألبا قد أعلنت في سبتمبر الماضي عزمها إنشاء أول مصنع من نوعه لمعالجة بقايا بطانة خلايا الصهر في منطقة الخليج والبحرين، بالتعاون مع المجلس الأعلى للبيئة.

ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المصنع مع حلول الربع الأول لعام 2021، حيث سيتمكن من معالجة حوالي 35 ألف طن من مخلفات صهر الألومنيوم سنويا وتحويلها لمنتجات ذات قيمة ودون أيّ مخلفات.

وتتميز التقنية المقدمة من ريغن ليس فقط بتقديم التقنية اللازمة لإدارة العملية بتحويل بقايا بطانة خلايا الصهر إلى منتجات قيّمة، بل وتقديم حلول إعادة التدوير الكامل أيضا، مما يحقق للشركة الفوائد البيئية والاقتصادية.

ومنذ عام 2002، ساهمت ريغن في معالجة أكثر من 370 ألف طن من بقايا بطانة خلايا الصهر من المصاهر في أستراليا التي تمتلكها وتديرها كبرى شركات إنتاج الألمنيوم.

وكان نائب الرئيس التنفيذي للشركة، علي البقالي، قد قال في تصريحات سابقة لـ"العرب" إن "ألبا تقود قطاع الصناعة الاستراتيجي المهم في البحرين، والذي يسهم بقرابة 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة".

وأوضح حينها أن أولويات الشركة تتمثل في تلبية احتياجات الصناعة التحويلية المحلية ومتطلباتها، حيث تخصص نحو 45 بالمئة من إنتاجها للزبائن المحليين بينما يتم تصدير باقي الإنتاج إلى 25 دولة.

اتفاقية مصرفية تمهد لإنهاء الحظر الأميركي على اقتصاد السودان

الخرطوم - اعتبر خبراء أن تعامل واحدة من أبرز المؤسسات المالية السودانية مع شركة تكنولوجية أميركية يعتبر خطوة أولى في طريق طويل للحكومة الانتقالية لإنعاش الاقتصاد المتضرر.

وفي تحرك شكل منعطفا في تعاطي الولايات المتحدة مع الخرطوم، أبرم بنك النيل السوداني اتفاقية تعاون مع شركة أوراكل الأميركية للبرمجيات لتوفير منصة مصرفية عبر الهواتف المحمولة.

ويرى اقتصاديون أن هذا الأمر يعد دلالة على تحسن في علاقات السودان الاقتصادية مع الولايات المتحدة بعد سنوات من عقوبات قاسية.

وألغت الولايات المتحدة أغلب العقوبات على السودان في أكتوبر 2017، لكنها أبقت على قيود مرتبطة بالصراع في دارفور واستمرار إدراج واشنطن للسودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وتحسنت العلاقات بين واشنطن والخرطوم منذ احتجاجات شعبية أدت في أبريل إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير بعد نحو ثلاثين عاما في السلطة، ولوحت الولايات المتحدة إلى أنها ربما تنهي إدراج السودان في قائمة الإرهاب.

وبحسب بيان صادر الثلاثاء عن مجموعة سي.تي.سي السودانية، وهي شريك لأوراكل، فإن اتفاقية أوراكل هي أول تعاون مهم في أكثر من عامين.

وقالت السفارة الأميركية في الخرطوم إن الاتفاقية "مثال على أن التغييرات التي حققها السودان ليست فقط في المجال السياسي، بل أيضا في الاقتصاد".

وأضافت "المنصة من أوراكل لن تحسّن الكفاءة والالتزام لبنك النيل فحسب، لكن ستساعد على جعل الإقراض للشركات الصغيرة والعملاء بالمناطق الريفية أرخص وأكثر تركيزا".

وقال مصرفي سوداني لوكالة رويترز، لم تكشف عن هويته، إن "ممارسة أنشطة الأعمال دون الوصول إلى برمجيات أوراكل كانت مصدر إزعاج كبير".

وأوضح أن شركة البرمجيات الأميركية امتنعت مؤخرا عن العمل مع البنك السوداني خشية انتهاك العقوبات.

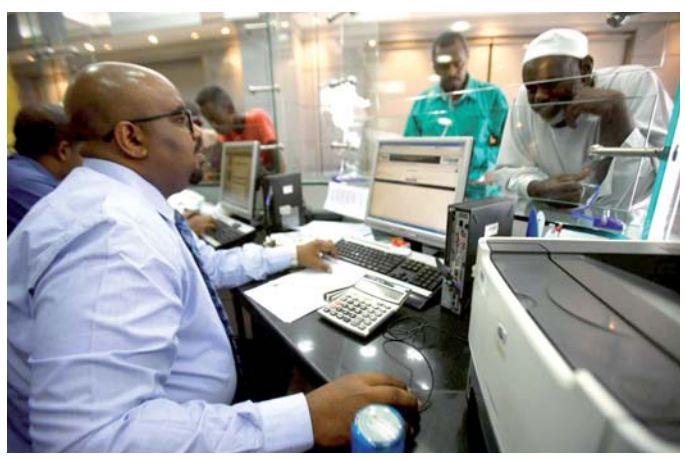

بداية انفراج أزمة التعاملات المالية

الرسالة وصلت

الإمارات حسمت زيادة تخفيضات الإنتاج النفطي لتحالف أوبك+

أبوظبي ساعدت الرياض في الضغط على موسكو لتقبل مزيدا من خفض الإنتاج

أكدت مصادر مطلعة في قطاع الطاقة أن الإمارات حسمت أمر زيادة تخفيضات الطاقة خلال سباق فورمولا 1 بأبوظبي أي قبل أيام قليلة من اجتماع فيينا لوزراء الطاقة في منظمة أوبك، بعد أن طلب من السعودية الضغط على روسيا أحد الحلفاء الرئيسيين في أوبك+.

لندن - كشفت مصادر للمرة الأولى الأربعاء أن الإمارات ساعدت السعودية في الضغط على روسيا للقبول بزيادة خفض إنتاج ضمن أوبك+ خلال سباق فورمولا 1 بأبوظبي.

ولتأكيد ذلك ظهر تماسك هذا التحالف الثلاثي مع الدعم الذي قدمته أبوظبي وموسكو لنجاح الطرح العام الأوّلي لعملاق النفط السعودي شركة أرامكو.

وذكرت مصادر مطلعة على المفاوضات لوكالة رويترز أن السعودية لجأت إلى حليفتها الإمارات عندما احتاجت إلى مساعدة لإقناع روسيا بالموافقة على تخفيضات أكبر في إمدادات النفط خلال اجتماع أوبك هذا الشهر.

واستضاف الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، محادثات مهمة بين السعودية وروسيا في أبوظبي، حيث توصلت الدول الثلاث إلى ما سيصبح واحدا من أكبر التخفيضات في الإمدادات خلال عقد من الزمن.

ولم تُكشف سابقا تفاصيل المفاوضات التي جرت قبل إعلان منظمة أوبك والمنتجين من خارجها رسميا عن الخفض في السادس من ديسمبر الجاري.

ويمثل دور الإمارات في المحادثات تغييرا عن السنوات الماضية، كما يبرز نفوذ روسيا المتزايد في المنطقة.

ومنذ بدأت روسيا التعاون مع أوبك بشأن اتفاقات الإمدادات في 2016، قادت الرياض وموسكو قرارات إمدادات النفط قبل اجتماعات أوبك دون تدخل يذكر من المنتجين الآخرين. وقال مصدران إن الرياض هذه المرة أرادت من أبوظبي أن تساعد في زيادة الضغط على موسكو للموافقة على التخفيضات.

ورأت روسيا في الاتفاق وسيلة لتعزيز العلاقات الحيوية في المنطقة. وقال أحد المصادر إن "الرسالة التي أرادت روسيا إرسالها هي أنها تدعم السعودية في لحظة حاسمة وأن التحالف قوي. دور الإمارات ليس مفاجأة. لروسيا علاقات قوية للغاية مع الإمارات".

وروسيا والسعودية هما أكبر مصدرين للنفط في العالم، حيث يمثلان معا 20 بالمئة من الإنتاج العالمي.

وقالت ثلاثة من المصادر إن مشاركة الإمارات التي تنتج 3 بالمئة من إمدادات النفط العالمية جاءت بعد أن لمّحت موسكو إلى معارضتها لتخفيضات جديدة في الإمدادات قبل اجتماعات أوبك في فيينا يومي 5 و6 ديسمبر الجاري.

وامتنع صندوق الاستثمار المباشر الروسي ووزارة الطاقة الروسية اللذان يلعبان دورين رئيسيين في محادثات أوبك عن التعليق. ولم يرد مركزا التواصل الإعلامي الحكوميان في السعودية والإمارات على طلبات للتعليق.

ورتب وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان التخفيضات العميقة وأخذ يناقشها مع المسؤولين الروس منذ أكتوبر عندما زار الرئيس فلاديمير بوتين الرياض، وفقا لثلاثة من المصادر.

ومنذ ذلك الحين، قام مسؤولون سعوديون وروس برحلات مكوكية بين الرياض وموسكو وأبوظبي للتفاوض على صفقة إمدادات النفط.

وفي الـ27 من نوفمبر الماضي، التقى ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد في الإمارات.

وذكر مصدران أن السعوديين أطلعوا الشيخ محمد بن زايد على اقتراح إجراء تخفيضات أكبر وعرضوا تفاصيل التي سيتم توزيعها بين السعودية وروسيا والإمارات والكويت والعراق.

> 20
> بالمئة من الإنتاج العالمي تستحوذ عليها السعودية وروسيا، أكبر مصدرين للنفط

وأبلغت المصادر رويترز أنه في الأول من ديسمبر، التقى ولي العهد السعودي وشقيقه وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز مع كيريل دميتريف، وهو مستشار يتمتع بنفوذ مؤثر في الكرملين ويرأس صندوق الثروة السيادية الذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار، على هامش سباق الجائزة الكبرى في أبوظبي ضمن بطولة العالم لسباقات فورمولا 1 للسيارات.

وقال أحد المصادر إن دميتريف طار إلى الرياض في اليوم التالي لإخبار ولي العهد السعودي وشقيقه بأن روسيا موافقة على التخفيضات.

وذكر أحد المصادر أن السعودية كانت بحاجة إلى تخفيضات في الإنتاج لدعم ارتفاع أسعار النفط قبيل الطرح العام الأوّلي لأسهم في شركة النفط أرامكو المملوكة للدولة السعودية.

وإضافة إلى ذلك تحتاج الرياض إلى سعر يزيد عن 80 دولارا للبرميل لتحقيق التوازن بميزانيتها، بحسب صندوق النقد الدولي.

وتحتاج موسكو لسعر 42 دولارا فقط للوصول إلى ميزانية لا عجز فيها، وفقا لأرقام موازنة العام الحالي ووزارة المالية الروسية.

والإمارات حليف وثيق للسعودية ولها مصلحة أيضا في مضي الطرح العام الأوّلي على ما يرام.

وأفادت رويترز في نوفمبر الماضي بأن جهاز أبوظبي للاستثمار يستثمر أكثر من مليار دولار في طرح أرامكو بعدما اتجهت الرياض لحلفائها لدعم الطرح.

وكانت لروسيا أسباب كافية لمقاومة التخفيضات، فقد عارض الكثير من شركات النفط الروسية لوقت طويل كبح الإنتاج لأنها تخشى خسارة حصة سوقية لصالح الإنتاج المتزايد في الولايات المتحدة التي لا تتعاون مع أوبك.

وتصاعدت الضغوط على الحكومة الروسية في الأسابيع الأخيرة إذ قالت شركات من بينها شركة روسنفت العملاقة المملوكة للدولة وشركة لوك أويل الخاصة علانية إن تخفيضات الإنتاج السابقة أخّرت بالفعل ولوقت أطول من اللازم بدء العمل في مشروعات ناشئة لتطوير حقول نفط جديدة.

وأشار بوتين إلى تردده في إجراء مزيد من الخفض يوم 14 نوفمبر الماضي عندما قال إن تبني السعودية "موقفا متشددا" إزاء تخفيضات الإنتاج بسبب الطرح العام الأولي لأرامكو "ليس سرا".

وقالت عدة مصادر في أوبك إن مندوبي المنظمة كانوا قلقين في الأيام السابقة لاجتماع فيينا من أن موسكو قد تخرج من الاتفاق وترفع إنتاجها قبل منتصف 2020.

وبحسب مصادر أوبك وتقديرات محللين مثل شركة إنرجي أسبكتس فإن أسعار النفط العالمية كانت ستهبط على الأرجح دون مشاركة روسيا.

وموسكو طرف رئيسي في تخفيضات إمدادات النفط العالمية من قبل أوبك والمنتجين من خارجها المتحالفين مع روسيا، الذين يعرفون معا بأوبك+. ودعمت التخفيضات الأخيرة أسعار النفط لتقترب من 65 دولارا للبرميل.

وتمكنت روسيا من تعزيز علاقاتها بكل من إيران والسعودية، اللتين تخوضان نزاعا منذ عقود على النفوذ مما أثار قلقا من اندلاع صراع بينهما بعد هجمات مؤخرا على منشآت نفطية سعودية. واتهمت الرياض وواشنطن طهران بالمسؤولية عن الهجمات.

وساعد دميتريف في التفاوض على الاتفاق الأولي بين روسيا والسعودية في 2016، مع وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك.

> ولي العهد السعودي ووزير الطاقة التقيا كيريل دميتريف رئيس صندوق الثروة الروسي خلال سباق فورمولا 1 بأبوظبي

وكان أحدث اتفاق لأوبك+ بمثابة حل وسط، فقد وافقت روسيا على زيادة تخفيضات النفط لكن لأشهر الثلاثة المقبلة فقط. ووافقت السعودية على القيام بأكبر تخفيضات جديدة للإمدادات.

وقد أبقى السعوديون والروس التفاصيل المهمة للاتفاق الذي توصلوا إليه في أبوظبي طي الكتمان حتى يوم الاجتماع بغرض مفاجأة السوق، التي توقعت مجرد الاتفاق على تمديد اتفاق الإنتاج الحالي. وصعد خام برنت 2 بالمئة إلى أكثر من 64 دولارا للبرميل بفعل النبأ.

ويدعو اتفاق أوبك+ إلى خفض جديد للإمدادات قدره 500 ألف برميل يوميا زيادة على التخفيضات السابقة التي تبلغ 1.2 مليون برميل يوميا.

ووافقت السعودية على خفض إنتاجها متطوعة بمقدار 400 ألف برميل يوميا دون حصتها المقررة في أوبك، مما يصل بإجمالي التخفيضات الفعلية إلى 2.1 مليون برميل يوميا، أو اثنين بالمئة من الإمدادات العالمية. وتنتج دول أوبك+ أكثر من 40 بالمئة من النفط العالمي.

وقال أحد المصادر إنه بالنسبة إلى روسيا كان قبولها خفض الإنتاج لثلاثة أشهر يستحق المكسب السياسي الذي غنمته بإظهار الدعم للرياض وأبوظبي. وأضاف "إجمالا، أصبح التحالف بين الثلاثة أقوى" بفضل هذه الخطوة.